



التاريخ: 2016 /2/2

- اتساع نشاط BDS لمقاطعة اسرائيل عالميا
- "الكنيست" يصادق على قانون "التفتيش الجسدي"
- أونروا: حصار غزة يعرض سكانها لمستويات عالية من الضغط النفسي



قضايا حقوقية وقانونية دولية

- المحامين العرب يطالب بحماية الفلسطينيين



انتهاكات الاحتلال

- الاحتلال يستهدف موقع "شهداء النصيرات" ومراكب الصيادين
- طائرات إسرائيلية ترش أراضي بالمبيدات السامة شرق خان يونس



انتهاكات وقضايا داخلية

- حمدان يؤكد : لقاء حماس وفتح في الدوحة هذا الأسبوع



الأسرى

- جلسة لمحكمة الاحتلال حول الأسير الفيق الخميس القادم



الإستيضان

- محكمة "إسرائيلية" تنظر اليوم في قضية المستوطن قاتل الطفل أبو خضير
- إصابة مواطن بجروح خطيرة بعد اعتداء المستوطنين عليه



القدس

- قوات خاصة ومستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى
- تخصيص ساحة صلاة لليهود في الأقصى يثير الغضب
- الاحتلال يهدم منزلين بالقدس المحتلة



الحصار

- جمعية اسرائيلية تكشف قائمة المنتجات التي يمنع الاحتلال دخولها لقطاع غزة
- الإقتصاد: "إسرائيل" تواصل حظر إدخال الإسمنت لغير المتضررين من حرب غزة





قضايا حقوقية وقانونية دولية

• المحامين العرب يطالب بحماية الفلسطينيين

قال الأمين العام السابق لاتحاد المحامين العرب عمر زين، إنه لا بد من وضع الحقائق والوقائع الثابتة للجرائم التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي ضد شعبنا أمام الرأي العام العالمي لاطلاعه وتذكيره بما يحصل من جرائم.

وطالب زين في كلمة له الاثنين، بمناسبة "اليوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في أراضي عام 1948"، الرأي العام العالمي التحرك لانقاذ شعبنا من الجرائم التي ترتكب من الاحتلال الاسرائيلي كل يوم بدون أي حسيب أو رقيب.

أضاف: "واجبنا القومي والإنساني والأخوي هو بتحريك كل القوى الحية في العالم بكل الوسائل، لمعرفة ما يجري، ومطالبتها بإتخاذ كل الاجراءات التي يمكن أن تتخذها فيما لو كانت هذه الارتكابات تجري على أرضها وعلى شعبها، والشعب العربي لم يقصر مع أحد من شعوب العالم على الاطلاق، فكان مع كل حركات التحرير في العالم، مساندا وداعما، ومتضامنا معها لرفع الظلم عنها حتى نيلها إستقلالها والنهوض بشعبها".

وناشد، المؤسسات الحقوقية في العالم وجمعيات حقوق الانسان ومجلس حقوق الانسان في جنيف، التحرك بعد وضع برنامج محدد لتنفيذه على الفور بالوقوف بوجه العدوان المستمر على شعبنا الفلسطيني، وعلى أن تكون من نتائجه الوصول الى إصدار قرارات حاسمة وملزمة من المراجع الدولية تحت طائلة تطبيق البند السابع من ميثاق الامم المتحدة بحق سلطات الاحتلال التي كان يقتضي الواجب الانساني القيام بذلك منذ أمد طويل، والعمل على وضع آلية إجرائية للوصول الى هذا المبتغى. (الوطنية 2016/2/1)

• اتساع نشاط BDS لمقاطعة اسرائيل عالميا

تشير التقارير الواردة لوزارة الخارجية الاسرائيلية من سفاراتها وقناصلها المنتشرة في انحاء العالم، الى ارتفاع ملحوظ في نشاط "BDS" في أوروبا والولايات المتحدة لمقاطعة اسرائيل.

وأشار موقع "روترز" العبري اليوم الثلاثاء الى أن الخارجية الاسرائيلية تتلقى شهريا تقارير تشير الى ارتفاع حدة المقاطعة لاسرائيل خلال الشهور الأخيرة، فقد كشف أحد التقارير الذي وصل من مدينة برشلونة الاسبانية مدى نشاط حركة "BDS" الخطيرة، حيث طالب الحزب اليساري "CUP" في اقليم "كتالونيا" من خلال ممثليه في بلدية برشلونة اعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل، وبحث



امكانية الغاء اتفاقيات "التوأمة" الموقعة بين برشلونة ومدينة تل أبيب، وطالبوا بوضعهم بكافة التفاصيل المتعلقة بالاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل.

وفي تقارير أخرى واردة من بلجيكا والولايات المتحدة فقد جرى منع مشاركة اسرائيلية في مهرجان سنوي الأسبوع الماضي في بلجيكا، خوفاً من مقاطعة المهرجان من قبل العديد من المشاركين لوجود مشاركة اسرائيلية وفقاً لما اتضح من مراسلات السفارة الاسرائيلية ورد الخارجية البلجيكية، في حين الغت بلدية شيكاغو الأسبوع الماضي نشاط "البيت اليورشلمي المفتوح" والذي كان سيشترك في مؤتمر الجاليات المحلية.

هذه التقارير وغيرها والتي تشير بشكل كبير الى نشاط واسع لحركة مقاطعة اسرائيل ترى فيها الخارجية الاسرائيلية ووزارة الشؤون الاستراتيجية خطراً حقيقياً على اسرائيل، معتبره بأن حركة "BDS" استغلت الطلب الفلسطيني بطرد اسرائيل من اتحاد كرة القدم الدولي "الفيفا" لتوسيع نشاطها، واعتبرت الخارجية الاسرائيلية بأن هذا الطلب كان علامة فارقة ومهمة في توسيع نشاط هذه الحركة وكذلك التدايعات التي تركها تقديم الطلب والنقاش الذي رافقه.

BDS حركة عالمية لمقاطعة إسرائيل أكاديميا واقتصاديا وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها انطلقت منذ عام 2005 ساعية لتطبيق إجراءات عقابية على اسرائيل في شكل عقوبات بالمقاطعة السلمية. (معا 2016/2/2)

انتهاكات الاحتلال

• "الكنيست" يصادق على قانون "التفتيش الجسدي"

صادق الكنيست الإسرائيلي، فجر اليوم الثلاثاء، بالقراءتين الثانية والثالثة، على القانون المسمى "قانون اللمس" الذي طرحته وزارة داخلية الاحتلال، ويسمح هذا القانون لعناصر الشرطة بإجراء تفتيش جسدي على كل مواطن، في حالة "الاشتباه المعقول" به بنية إقدامه على تنفيذ عملية، وذلك بفحص إذا كان يحمل سلاحاً غير قانوني.

وأشارت مصادر عبرية، أن 39 عضواً في الكنيست صوتوا لصالح الصياغة النهائية للقانون، بينما اعترض 31 آخرون.

واشتمل القانون على "أمر مؤقت"، لسنة كاملة، يتيح لعناصر الشرطة إجراء تفتيش جسدي لكل مواطن، دون توفر "اشتباه معقول"، إذ يكفي فقط أن يشتبه أو يشك الشرطي بمواطن ما بنيته الإقدام على "عمل إرهابي"، على حد تعبير الصياغة القانونية، لتتاح له إمكانية "التفتيش الجسدي".



ووفق الصياغة النهائية للقانون، يحق لعناصر الشرطة إجراء تفتيش جسدي على كل مواطن يمارس العنف الكلامي أو التهديدات أو يتصرف بشكل مريب ومخيف". وسيطبق بند التفتيش في أعقاب اشتباه معقول في أماكن الترفيه العمومية، فيما سيطبق بند البحث الجسدي في أعقاب اشتباه "بالإرهاب" في كافة الأماكن. وصرح أعضاء المعارضة الإسرائيلية، أثناء تداول ومناقشة مشروع القانون، عن تخوفهم الكبير من عواقبه، التي من شأنها أن تعزز من التمييز العنصري ضد أبناء الأقليات عمومًا، وضد فلسطينيي الداخل على وجه الخصوص.

وعلق النائب عن التجمع العربي في القائمة المشتركة، جمال زحالقة، على المصادقة هذا القانون يمرر رسالة لعناصر شرطة الاحتلال، وهي افعلوا ما شئتم، وكيفما ترون، وأضاف في السياق ذاته "بدلاً من أن يطرحوا صياغة كابحة، مقيدة، للشرطي الذي يميل لإجراء بحث أنى شاء، يجب على المشرع أن يقول له أنه ليس بإمكانه القيام بكل ما يريده، صميم هذا القانون هو فك القيود عن الشرطي. (وطن 2016/2/2)

• الاحتلال يستهدف موقع "شهداء النصيرات" ومراكب الصيادين

استهدفت زوارق الاحتلال الإسرائيلي الحربية، مساء الاثنين، بنيران أسلحتها الرشاشة، مراكب الصيادين ببحر مخيم النصيرات ومدينة الزهراء وسط قطاع غزة، وبيت لاهيا شمال القطاع، دون وقوع إصابات. وأفاد مراسل "صفا" بإطلاق زوارق الاحتلال النار بشكل مكثف، وعلى فترات متقطعة، تجاه مراكب الصيادين، في عرض بحر النصيرات وشمالها لبحر مدينة الزهراء وكذلك في عرض بحر بيت لاهيا شمال القطاع.

وأكد مراسلنا أن إطلاق نار متقطع من الزوارق الحربية استهدف فيه صيادي مدينة دير البلح، مشيرًا لتخليق طائرات مروحية على مستويات منخفضة في عرض البحر وكذلك تخليق مكثف لطائرات الاستطلاع والحربي بشكل كثيف في أجواء المحافظة. وأضاف أن الزوارق استهدفت بأعيرتها النارية موقع "شهداء النصيرات" التابع لكتائب القسام على ساحل مخيم النصيرات وسط القطاع.

ويتعرض بشكل شبه يومي المزارعون في المناطق الشرقية لقطاع غزة، والصيادون في المناطق الغربية، لإطلاق نار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، بغية تكريس واقع الحصار البحري والبري، المفروض من قبل الكيان الإسرائيلي، منذ نحو 10 سنوات. (صفا 2016/2/1)



• طائرات إسرائيلية ترش أراضي بالمبيدات السامة شرق خان يونس

قامت طائرات شرعية زراعية، في ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء، برش المحاصيل الزراعية القريبة من السياج الحدودي، مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمبيدات سامة للأعشاب. ونقل مراسل وكالة "صفا" عن شهود عيان، قولهم: إن "طائرات شرعية زراعية إسرائيلية، قامت في حدود الساعة 7.15 صباحًا، برش المحاصيل الزراعية القريبة من السياج الحدودي، في المنطقة الواقعة بين موقعي كيسوفيم، وسريج) شرقي بلدة القرارة، شمال شرقي خان يونس، بالمبيدات". ولفت المراسل إلى أن تلك الطائرات، كانت تقوم برش المبيدات داخل السياج الحدودي، وكانت تخرج على مستويات منخفضة من سطح الأرض، لخارج السياج، وتقوم برش المبيدات السامة على الأراضي الزراعية.

ونوه إلى أن الطائرات تستغل كما المعتاد الضباب الكثيف، وتقوم برش المبيدات، حتى لا يراها أحدًا، وينتشر رذاذ تلك المبيدات على مساحات أكبر من الأراضي الزراعية القريبة من السياج، بُغية إبادةها. وأشار المراسل "حسب شهود العيان" إلى أن تلك الطائرات، تستغل تيار الهواء الشرقي بهذا أجراء لضمان انتشار المبيدات السامة على أكبر مساحة واقعة خارج السياج الحدودي، من الناحية الغربية. وأقدمت الطائرات الإسرائيلية، مرات عدة سابقًا، كان آخرها قبل نحو شهر، برش المبيدات على طول الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الحدودي المحيط بشرقي قطاع غزة، ما تسبب بتلف آلاف الدونمات، خاصة شرقي خان يونس ودير البلح وسط وجنوب القطاع. (صفا 2016/2/2)

انتهاكات وقضايا داخلية

• حمدان يؤكد : لقاء حماس وفتح في الدوحة هذا الأسبوع

كشف أسامة حمدان، عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، ومسؤول ملف العلاقات الخارجية، أن التجهيز والإعداد يجري لعقد لقاء يجمع بين حركتي "حماس" و"فتح"، في "قطر نهاية هذا الأسبوع". وأكد في تصريح صحفي أن حركته "حريصة على بذل كل جهد ممكن في سبيل تحقيق المصالحة الفلسطينية"، موضحاً أن اللقاء سيكون "على الأقل مع القيادي في حركة فتح، والمكلف لديها بملف المصالحة عزم". وأضاف: "هناك أفكار محددة لعلنا نحصل على إجابات مفيدة حولها، وبالتالي ندفع عجلة المصالحة إلى الأمام".

ونوه مسؤول ملف العلاقات الخارجية، أن "الاتصالات التي تجري مع حركة فتح، تشير إلى وجود تجاوب



من قبل أطراف وقيادات من فتح تجاه هذه الجهود." وحول وجود أي مؤشرات إيجابية لكسر الجمود في ملف المصالحة الفلسطينية، قال حمدان: "اللقاء في حد ذاته هو مؤشر على وجود شيء ما يتحرك؛ وبعد اللقاء يمكن أن نحكم عليه إيجابي أم لا." (سما 2016/2/1)

الأسرى

• جلسة لمحكمة الاحتلال حول الأسير القيق الخميس القادم

أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين مساء الاثنين، أن ما تسمى المحكمة العليا الإسرائيلية أعلنت عن عقد جلسة لها يوم الخميس القادم للنظر في قضية الأسير محمد القيق المضرب عن الطعام لليوم 69 على التوالي.

وقالت الهيئة في بيان صحفي تلقت "صفا" نسخة منه إن تحديد موعد جلسة المحكمة جاء بعد تدهور حالة القيق أمس، حيث فقد النطق بشكل كامل والسمع بنسبة 60% والتهابات واحمرار بعينه. وذكرت الهيئة أن هذه الخطوة من المحكمة جاءت بعد اجتماع مطول استمر لساعات عقد صباح اليوم بين النيابة الإسرائيلية و"الشاباك" للنظر في قرار تعليق الاعتقال الإداري للقيق. وحسب الهيئة صدر عن الاجتماع قرار بتأكيد على استمرار اعتقال القيق، وإرسال توصيه للمحكمة بخصوص ذلك.

وأضافت أنه "بعد تلقي المحكمة توصية النيابة والشاباك، لجأت الى تحديد الخميس القادم موعد لجلستها، مع إبقاء احتمالية أن تعقد قبل هذا التاريخ في حال تدهورت حالة الأسير القيق ودخلت في مرحلة الخطر الشديد".

وأعربت الهيئة عن استهجانها للدناءة التي وصل إليها القضاء الإسرائيلي الذي يعتبر طرفاً أساسياً في استمرار هذه الجريمة بحق أسير فقد من وزنه 60 كغم وأصبحت المسافة بينه وبين الموت لا تذكر. واعتبرت أن المحكمة العليا الإسرائيلية الجسم القضائي الأعلى في الكيان الإسرائيلي يتلقى توجيهات وتعليمات جاهزة من قبل الشاباك، وأن كل ما يمارس بحق القيق يتم بمباركة هؤلاء القضاة الوهميين. وطالبت الهيئة كافة الأطراف الدولية المؤثرة على الكيان الإسرائيلي للتدخل الفوري لإنقاذ حياة القيق، ووقف هذه الجريمة التي تتال إجماع من قبل عصابات الاحتلال وعدم ترك الساعات والايام تمضي عليه وهو بهذه الحالة.

ويضرب القيق الذي يعمل مراسلاً صحفياً لقناة المجد السعودية منذ 24 نوفمبر الماضي للمطالبة بإلغاء أمر اعتقاله إدارياً ف سجون الاحتلال لمدة ستة شهور. (صفا 2016/2/1)



الاستيطان

• **محكمة "إسرائيلية" تنظر اليوم في قضية المستوطن قاتل الطفل أبو خضير**
من المقرر، أن تعلن المحكمة المركزية الإسرائيلية اليوم الثلاثاء ، قرارها في أهلية المستوطن المتهم بقتل الفتى محمد أبو خضير الذي أستشهد حرقاً عام 2014.
وستنظر المحكمة اليوم في تحديد ما إن المستوطن وهو المتهم الرئيسي في قتل أبو خضير كان مسؤولاً جنائياً عن القتل أو أنه يعاني من امراض عقلية.
وكان الطفل أبو خضير من حي شعفاط شمال شرق القدس ، قد أستشهد بعد أن خطفه ثلاثة مستوطنين واحرقوه في إحدى الغابات في القدس. (سما 2016/2/2)

• **إصابة مواطن بجروح خطيرة بعد اعتداء المستوطنين عليه**
قام مستوطنون صباح اليوم بضرب أحد المواطنين قرب مستوطنة "كريات اربع" شرق مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية.
وقالت مصادر محلية ان المواطن محمد الحداد ، أصيب بجروح متوسطة بعد اعتداء مجموعة من المستوطنين عليه بحماية جيش الإحتلال.
واضافت المصادر ان المواطن محمد الحداد ، نقل الى مستشفى الخليل الحكومي لتلقي العلاج.(دنيا الوطن 2016/2/2)

القدس

• **قوات خاصة ومستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى**
اقتحم عدد من المستوطنين صباح اليوم، باحات المسجد الأقصى، وذلك تحت حراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال، فيما تصدى المصلون لهم بالتكبير.
وعلى الصعيد ذاته، قامت عناصر من قوات الاحتلال الخاصة باقتحام المسجد الأقصى أيضاً، وتصوير المسجد القبلي.
وكات العشرات من المقدسيين اعتصموا صباحاً، أمام المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس، تضامناً مع الأسيرة إسراء الجعابيص، مطالبين بالإفراج الفوري عنها. (فلسطين اليوم 2016/2/2)



• تخصيص ساحة صلاة لليهود في الأقصى يثير الغضب

أثار تخصيص حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو، ساحة صلاة مختلطة للرجال والنساء اليهود وتيارات يهودية في باحات المسجد الأقصى، غضب الفلسطينيين من هذه الخطوة التي اعتبرها كثيرون أنها تأتي في إطار التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك. بدوره، اعتبر خطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة صبري، أن تخصيص الاحتلال الإسرائيلي ساحة صلاة مختلطة للرجال والنساء اليهود وتيارات يهودية غير "حريديّة"، "بمثابة" اعتداء صارخ على الأقصى ووزارة الأوقاف. (فلسطين أون لاين 2016/2/2)

• الاحتلال يهدم منزلين بالقدس المحتلة

هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي صباح اليوم الثلاثاء، منزلين أحدهما مسكونا، والآخر قيد الإنشاء في القدس المحتلة.

هدمت جرافات بلدية الاحتلال منزلا سكنيا، في قرية صور باهر جنوب مدينة القدس، بحجة البناء دون ترخيص.

وقالت مراسلة معا أن قوات كبيرة من الوحدات الخاصة رافقت طواقم وآليات بلدية الاحتلال وحاصرت منزل المواطن أياد أبو محاميد الكائن في (واد أبو الحمص - بقرية صور باهر) وأغلقت الطرقات المؤدية له، واقتحمته دون وجود ساكنيه، وشرعت بعملية الهدم، دون سابق انذار.

وأوضح المواطن أياد أبو محاميد لوكالة معا أنه أنهى تجهيز منزله للسكن فيه مع أسرته المكونة من 7 أفراد، وكان ينوي الانتقال إليه اليوم، لكنه فوجئ بعملية هدمه بالكامل.

وأضاف أبو محاميد أن مساحة المنزل تبلغ 200 متر مربع، بدأ بنائه قبل 7 أشهر، وخلال الفترة الماضية حاول استصدار رخصة للمنزل من الجهات المختصة.

كما هدمت جرافات الاحتلال منزلا قيد الإنشاء في حي واد قدوم ببلدة سلوان، للمواطن يحيى مُحسن. وأوضح مُحسن أن جرافات الاحتلال اقتحمت منزله وهو قيد الإنشاء وشرعت بهدمه دون سابق انذار، علما ان مساحته تبلغ 220 مترا مربعا، وبدأ بنائه قبل 7 أشهر للعيش فيه مع أسرته المكونة من 8 أفراد. (معا 2016/2/2)



الحصار

• أونروا: حصار غزة يعرض سكانها لمستويات عالية من الضغط النفسي

قال مدير عمليات "أونروا" في قطاع غزة بو شاك إن حصار غزة والحروب المتكررة لا يؤثران فقط على النواحي البدنية والاقتصادية والاجتماعية لسكان غزة، ولكن يعرضهم أيضاً إلى مستويات عالية من الضغط النفسي والاجتماعي.

جاء ذلك بكلمة في مركز الصفاوي الصحي شمال مدينة غزة خلال إطلاق مشروع "أونروا" التجريبي لدمج الدعم النفسي الاجتماعي ضمن خدمات الرعاية الأولية.

وأضاف بو شاك "أن دمج خدمات الصحة النفسية ضمن الرعاية الصحية الأولية تعتبر نقطة تحول لدى الأونروا".

وتابع "أن أونروا تسعى إلى تقديم خدمات أكثر شمولية للاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً للأطفال وعائلاتهم الذين يزورون مراكزنا الصحية".

واعتبر أن المشروع التجريبي يركز على برنامج عمل رأب الفجوة في الصحة النفسية لدى منظمة الصحة العالمية والتي تهدف إلى تقديم الرعاية المناسبة والفورية للأشخاص الذين مروا في تجارب نفسية صحية، ونفسية اجتماعية، واضطرابات عصبية.

وأفاد أن المشروع يقر أن رفاهية الناس مرتبطة بصحتهم البدنية والنفسية، وعليه فإن نهج رعاية شامل ومتوافق مع نموذج فريق صحة العائلة لدى "أونروا" يعتبر مطلباً.

من جانبها، قالت رئيس برنامج الصحة في "أونروا" غادة الجديبة، "إن حوالي ثلث اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 1.2 مليون نسمة من الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية من خلال 21 مركزاً صحيّاً لأونروا في غزة ظهر لديهم أعراض اضطرابات نفسية واجتماعية".

وذكرت أنه وكجزء من جهودها المستمرة لتخفيف الجوانب القاسية من الحياة في غزة ولتحسين خدماتها، أطلقت "أونروا" في 31 يناير مشروعاً تجريبياً في مركز الصفاوي الصحي الواقع في شمال مدينة غزة.

ويهدف المشروع لدمج الرعاية الصحية النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن خدمات الرعاية الصحية. (صفا 2016/2/1)

• جمعية اسرائيلية تكشف قائمة المنتجات التي يمنع الاحتلال دخولها لقطاع غزة

أصدرت جمعية "جيشاه-مسلك" الإسرائيلية، ورقة معلومات مفصلة حول التقييدات الإسرائيلية على دخول "المواد ثنائية الاستخدام" إلى قطاع غزة، وتأثير ذلك على حياة سكان القطاع. وأوضحت الجمعية وهي مركز للدفاع عن حرية التنقل، في تقرير نشرته، اليوم، أن الكزبرة، والشوكولاتة،



وألعاب الأطفال، وأنواع محددة من الفواكه، إضافة للدفاتر، هي أغراض صنفت على أنها "كاملات"، ويمنع إدخالها للقطاع. وأشارت إلى أنه على مر السنوات الماضية، وحتى قبل تطبيق خطة "فك الارتباط" عن قطاع غزة، فرضت إسرائيل تقييدات على دخول بضائع مدنية معينة إلى كل من قطاع غزة والضفة الغربية بادعاء أنه بالإمكان استغلالها لأهداف عسكرية. ولفتت إلى أن هذه القائمة اتسعت مع السنوات وأضيف إليها المزيد من البضائع، وفي العام 2010 تم إضافة قائمة البضائع التي يتم تقييد دخولها إلى القطاع وحده، تحت مسمى ثنائية الاستخدام، وتحت غطاء القلق من استخدام غرض مدني لأهداف مُعادية، إضافة إلى منع دخول مواد البناء منذ 2007. وقالت الجمعية العبرية في ورقتها "مؤخرا فرضت إسرائيل تقييدات على دخول الألواح الخشبية ما أدى إلى انهيار قطاع الصناعات الخشبية والأثاث في القطاع". وحسب ذات الورقة، أضيفت إلى القائمة أيضا أجهزة ال(UPS) التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي وعودته)، رغم الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي والتي يعاني قطاع غزة منها. كما تمنع إسرائيل دخول زيت الخروع، والأسمدة، وأجهزة التصوير بالأشعة السينية (رنتجن)، والرافعات والمعدات الثقيلة، والأنابيب، والبطاريات، وأجهزة لحام المعادن. وبينت الجمعية العبرية في ورقتها، أن الكثير من المنتجات المدنية الضرورية والأساسية للإعمار، وللحياة بشكل عام يمنع إدخالها للقطاع، والحياة في ظل هكذا نقصان تؤثر سلبا على أداء الحاجات الحياتية اليومية، وهي تبطئ من ورشة إعادة الإعمار وتقمع مبادرات جديدة وفرصا حيوية لخلق نقلات نوعية. واستعرضت الورقة المشاكل الأساسية بالخصوص، مبينة أن إسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي تعمل وفقاً لقائمة البضائع ثنائية الاستخدام، في حين تعتبر هي الأوسع بكثير من المعايير الدولية المعروفة، وتشمل العديد من الاغراض غير العسكرية. وأوضحت أن هناك منظومة المصادقة المنهكة وغير الشفافة لدخول هذه المواد إلى القطاع، والتي تضع عوائق في وجه هيئات دولية ذات حضور قوي، إضافة إلى تجار القطاع الخاص، والمباردين الشباب. وشددت على أن إسرائيل تسيطر على بوابة الدخول الوحيدة للبضائع التي يستهلكها ما يربو على 1.8 مليون شخص، وهي تسيطر على إجراءات تسجيل السكان. وأكدت أن هذا المستوى من السيطرة يفرض على المتحكم بها سلسلة من الواجبات القانونية والأخلاقية، وينبغي على إسرائيل أن تلتزم بواجبها بالسماح في دخول المواد التي على هذه الشاكلة وأخرى إضافية، وهي المواد الضرورية للحياة المدنية الطبيعية. (سما 2016/2/1)



• الاقتصاد: "إسرائيل" تواصل حظر إدخال الإسمنت لغير المتضررين من حرب غزة

قالت وزارة الاقتصاد في غزة، إن سلطات الاحتلال تواصل حظر إدخال كميات من "الإسمنت" لغير المتضررين من الحرب الأخيرة على القطاع، صيف العام الماضي. وقال عماد الباز، وكيل الوزارة إن "سلطات الاحتلال، تواصل منذ الثالث من كانون الأول/ديسمبر الماضي، وقف العمل بآلية الأمم المتحدة، الخاصة بتوزيع الإسمنت على المواطنين العاديين غير المتضررين من الحرب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في يوليو/تموز 2014". وأضاف الباز إن وزارته تُجري اتصالات مكثفة، مع الأمم المتحدة، ومنظمات دولية وحقوقية للضغط على السلطات الإسرائيلية للتراجع عن هذا القرار الذي وصفه بـ"الخطير". وتابع: "هناك أكثر من 30 ألف مواطن مسجلون في كشوفات الوزارة في انتظار الإسمنت لبناء منازلهم، وينتظرون ما سيتم إدخاله من كميات، واستمرار الحظر من شأنه أن يزيد من سوء الأوضاع الاقتصادية في غزة".

ويعاني قطاع غزة من نقص حاد في مواد البناء، التي تحظر "إسرائيل" إدخالها منذ 8 سنوات. وكانت وزارة الاقتصاد الفلسطينية في قطاع غزة، أعلنت في 26 أغسطس/آب 2015، سماح السلطات الإسرائيلية بإدخال الإسمنت، للفلسطينيين غير المتضررين من الحرب الأخيرة، عبر مكتب السكرتاريا العامة للأمم المتحدة. ويشتمل الاتفاق الخاص بتوريد مواد البناء إلى قطاع غزة، على آلية لمراقبة ضمان عدم استخدام مواد البناء التي سيتم توريدها لأغراض أخرى بخلاف عملية الإعمار (في إشارة لاتهامات إسرائيلية لفصائل فلسطينية باستخدام مواد البناء في تشييد الأنفاق العسكرية). وترسل وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، قوائم بأسماء المتضررين، إلى وزارة الشؤون المدنية، التي ترسلها بدورها إلى السلطات الإسرائيلية كي يتم اعتمادها. (سما 2016/2/2)